26 September 2017
Arabic

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

طلب تقديم إعانة مالية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بناء على
توصيات مجلس أمناء المعهد بشأن برنامج عمل المعهد للفترة
٢٠١٨-٢٠١٩

التقرير الثالث للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة
لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في المذكرة المقدمة من الأمين العام
(A/72/369) المتعلقة بطلب تقديم إعانة مالية قدرها ٧٠٠ ٠٧٤ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)
لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بناء على توصيات مجلس أمناء المعهد المتعلقة ببرنامج عمل
المعهد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/185). واجتمعت اللجنة، خلال نظرها في الطلب، مع مدير
المعهد ومع ممثلي الأمانة العامة، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - ويرد طلب تقديم إعانة مالية للمعهد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في مذكرة الأمين العام وفقا
للفقرة ٢ من الجزء الرابع من القرار ٦٠/٢٤٨، الذي أيدت فيه الجمعية العامة مقترح عرض طلب تقديم
إعانة مالية للمعهد إلى الجمعية لتستعرضه وتوافق عليه مرة كل سنتين في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية
المقترحة لفترة السنتين ذات الصلة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الطلب يتسق مع الاقتراح الوارد في
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، التي تشمل، تحت الباب ٤، نزع السلاح،
اعتمادا قدره ٧٠٠ ٠٧٤ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، يمثل الإعانة المقدمة من الأمم المتحدة
إلى المعهد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أنها قد نظرت في إعانة
المعهد في استعراضها لثلاثة تقارير منفصلة، هي: المذكرة المقدمة من الأمين العام التي يحيل فيها تقرير
مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المتعلق بأنشطة المعهد للفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير
وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨



(A/72/154)؛ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/6 (Sect. 4) و Corr.1)؛ ومذكرة الأمين العام المتعلقة بالإعانة المالية المقدمة للمعهد. وفي المستقبل، فإن اللجنة الاستشارية لن تقدم تعليقات وتوصيات بشأن الإعانة المالية إلا في سياق نظرها في الطلبات التي سيقدّمها الأمين العام لاحقاً في مذكرته المتعلقة بتلك المسألة.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقع تخصيصها للصندوق الاستئماني للمعهد تبلغ ٥٠٤٢ ٠٠٠ دولار في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/6 (Sect.4)، الفقرة ٤-١٥).

٤ - ولقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٩ من قرارها ٦٩/٧٠، أن يقدّم، كإجراء استثنائي لا يتكرر هدفه صون مستقبل المعهد ومن دون إرساء سابقة في هذا الصدد، مقترحاً للتمويل في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يراعي الموارد الإضافية في ضوء التوصيات الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح (A/70/186). ويشمل مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغاً قدره ٧٠٠ ٧٧٤ دولار لتغطية احتياجات الملاك الأساسي لموظفي المعهد (انظر الفقرة ٥ أدناه) ومبلغاً قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف تقييم يجريه طرف ثالث مستقل بشأن الجوانب الهيكلية والمالية والإدارية والتشغيلية للمعهد في المستقبل (انظر A/72/369، الفقرة ٩). وسيُطرح في ذلك التقييم مقترحات من أجل وضع هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذج تشغيلي لازمين للمعهد من أجل تحقيق ولايته وأهدافه فيما بعد فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، على النحو الذي طلبته الجمعية في قرارها ٦٩/٧٠ (انظر الفقرة ٦ أدناه). وأبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، بأن المقترح يتضمن زيادة غير متكررة قدرها ٧٠٠ ٥٢٤ دولار، إضافة إلى مستوى الإعانة المالية الحالي (٥٥٠ ٠٠٠ دولار بالمعدل المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧). وتلاحظ اللجنة أن الإعانة المالية المقترحة تعادل زيادة قدرها ثلاثة أضعاف في مستوى الإعانة المالية في فترة السنتين الحالية.

٥ - وفيما يتعلق بالاحتياجات من التمويل من الميزانية العادية للملاك الوظيفي الأساسي للمعهد، فإن الأمين العام يلاحظ أن تقييماً داخلياً أجري في عام ٢٠١٦ خلص إلى أنه قد يكون من المناسب توفير أربعة وظائف لموظفين أساسيين للاضطلاع بمهام المعهد الأساسية، وتضم الوظائف التالية: وظيفة واحدة لمدير (مد-٢)؛ ووظيفة واحدة لرئيس للعمليات (ف-٥)؛ ووظيفة واحدة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٣)؛ ووظيفة واحدة لمساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (انظر A/72/369، الفقرة ٣). ويشير الأمين العام أيضاً في تقريره المتعلق بأعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح إلى أن المجلس يكرر الإعراب عن رأيه بضرورة زيادة الإعانة المالية السنوية لتغطية تكاليف جميع وظائف موظفي المعهد الخمسة، بما في ذلك وظيفة رئيس البحوث، لزيادة تعزيز تصميم البحوث واكتمالها (انظر A/72/185، الفقرة ٣٩). وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد توصيتها بالموافقة على الموارد اللازمة لتغطية تكاليف وظائف موظفي المعهد الأربعة المدرجة في الإعانة المالية المقترحة للمعهد، على النحو المنصوص عليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٦ - وفيما يتعلق بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من الاحتياجات المقترحة للتقييم الذي سيجريه طرف ثالث لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، المدرجة في طلب الإعانة، فإن الأمين العام يشير إلى أن مكتب شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة سيتولى إدارة الموارد وتنفيذها، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم

المتحدة في جنيف (A/72/369، الفقرة ٩). وحين الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقييم سيجري على مدى ثلاثة أشهر، من منتصف كانون الثاني/يناير حتى الفترة الواقعة ما بين منتصف وأواخر نيسان/أبريل ٢٠١٨، ولكنها لم تُزوّد بمزيد من التفاصيل عن التكلفة الشهرية للعمل الذي يتعين إنجازه في المهلة المحدودة المتاحة، أو عن نطاق ذلك العمل. وتعيد اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها المتصلة بالإعانة المالية للمعهد والواردة في تقريرها الأول المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، الذي أوصت فيه اللجنة بتخفيض قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار في الأموال الإضافية المقترحة المخصصة للتقييم المستقل (انظر A/72/7, part II, sect. 4).

٧ - ومع مراعاة توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٥ أعلاه، فإن اللجنة توصي بأن توافق الجمعية العامة على طلب تقديم الإعانة المالية البالغ قدرها ٧٠٠ ٩٧٤ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) من الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، التي سبق إدراج اعتماد لها تحت الباب ٤، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين نفسها.